جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

أد. عيسى بن قبي

السنة الأولى ماستر تاريخ الوطن العربي وحدة: المشرق العربي 1919- 1945

المحاضرة الثانية:الانتداب الفرنسي في لبنان

جذور التنافس الاستعماري في لبنان

كان اهتمام فرنسا بمنطقة لبنان منذ 1535، تاريخ إمضاء معاهدة الصداقة بين فرنسوا الأول وسليمان القانوني، ومن حينها كثفت من نشاطها في المنطقة، متحججة برعاية شؤون المسيحيين الكاثوليك هناك. وكان هذا النشاط يزداد توسعا وخطورة كلما زاد ضعف الدولة العثمانية، كما وجدت في مجموعة من الطائفة المارونية حليفا قويا لها في المنطقة، فدعمتها وقوت النشاط التجاري لها، وأصبح عدد من المبعوثين الفرنسيين مستشارين لمشايخ هذه الطائفة، كما لقيت البعثات التبشيرية الفرنسية ترحيبا كبيرا، و تم الإقبال بكثافة على المدارس التي أنشئت من قبلها.

وقد ازداد نشاط فرنسا بالمنطقة مع بداية الأحداث الدامية هناك؛ أي الفتنة الدرزية المارونية(1860-1875) وذلك من خلال الدور الذي قام بها العملاء الفرنسيين إلى جانب العملاء الانجليز في تأجيجها، حيث امتدت لاحقا إلى كامل أطراف سوريا وتحولت إلى فتنة بن المسلمين والمسيحيين، وتلتها مذابح رهيبة لم تهدأ إلا بتدخل بعض العقلاء وعلى رأسهم الأمير عبد القادر. وبالرغم من أن الدولة العثمانية تدخلت واستطاعت وأد الفتنة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، إلا أن فرنسا لم تفوت الفرصة لاستغلال هذه الأحداث، حيث دعت إلى مؤتمر دولي عقد بباريس لدراسة بحجة أن ما حدث هو اعتداء على المسيحيين وأن الدولة العثمانية عجزت في ضبط الأمن هناك، وبالفعل فقد عقد هذا المؤتمر، وحضرته كل من النمسا وبروسيا وانجلترا إلى جانب فرنسا والدولة العثمانية، وصدرت عنه عدة قرارات منها السماح للقوات الفرنسية بإنزال عدد من جنودها في بلبنان لفرض الأمن ولمدة لا تتجاوز 6 أشهر، كما تم تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية، وهو ما تم بالفعل، فبالنسبة للجنود الفرنسيين فقد نزلوا وحاولت فرنسا تمديد بقائهم لتركيز نفوذها، لكن اعتراض بريطانيا حال دون ذلك، وبالنسبة للجنة الدولية فقد خلصت إلى جملة من التوصيات تم العمل بها وذلك بعدبعد موافقة الدول الأوربية، وتحولت لاحقا إلى شبه دستور، حيث بمقتضاها صار لبنان قضاء مستقلا تسكنه أغلبية مسيحية، ويتمتع بحكم ذاتي، ووضع على رأسه حاكما مسيحيا غير لبناني تعينه الدولة العثمانية .

ومع قيام الثورة العربية سنة 1916 والتي انتهت سنة 1918 فصلت بلاد الشام بما فيها لبنان عن الدولة العثمانية ، وأصبحت خاضعة مؤقتا لسلطة الحلفاء من الناحية العسكرية مع وجود حكومة مدنية في دمشق لتصريف الأعمال بقيادة الأمير فيصل.

سياسة الانتداب الفرنسي في لبنان

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وانعقاد مؤتمر سان ريمون بايطاليا، تقرر وضع سوريا الكبرى بما فيها لبنان تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وتلا ذلك دخول الجنرال غور سوريا، وفرض الانتداب عليها بصفة رسمية، وكان أول عمل قام به في إطار سياسة فرق تسد التي عمد الاستعمار إلى استعمالها أينما وطأت قدماه، هو فصل قضاء لبنان عن سوريا وجعله دولة قائمة بذاتها تحت سلطة الانتداب، وتم ذلك في 31 أوت 1920، وأضيفت له بعض المدن الرئيسية مثل طرابلس وصيدا وبيروت وصور وبعلبك ومعها سهل البقاع.

وهكذا أصبح لبنان كيانا منفصلا مشكلا فسيفساء من الطوائف الدينية المسيحية والإسلامية، من شيعة ودروز ونصيريين وماروبيين كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت ...بإدارة منفصلة عن سوريا، وبما ضم إليه من مناطق، أصبح اغلب سكانه من المسلمين، لكن في نفس الوقت بقيت شؤونه تسير وفقا للنظام المتبع سابقا، والذي يعطي امتيازات الحكم للمسيحيين، فقد كان يشرف عليه مجلسا استشاريا يتكون من أغلبية مسيحية14 مع وجود ممثل عن السنة وأخر عن الشيعة وثالث عن الدروز، وتم تعديل تركيبته لاحقا دون توسيع صلاحياته، وبدل من التعيين أصبح أعضاءه ينتخبون بالاقتراع الشعبي وعرف بالمجلس التمثيلي. أما الصلاحيات الفعلية فقد كانت بيد المندوب السامي الفرنسي والذي كان يشرف على كل من سورية ولبنان، وفي نفس الوقت تم تعيين حاكما اداريا فرنسيا تابعا للمندوب السامي ويشرف على تسيير شؤون لبنان. وقد تم جلب عدد كبير من الموظفين الفرنسيين إلى لبنان من أجل التحكم أ كثر في الوضع حتى بلغ حدود الخمسة عشر الف موظف، وكان ذلك على حساب عدد من الموظفين اللبنانيين الذين أحيلوا على البطالة. لقد أمعنت سلطات الانتداب الفرنسي في ترسيخ الطائفية في لبنان، فلم تكتف بالتوزيع الطائفي للمقاعد بالمجلس الاستشاري، بل عمدت إلى إنشاء محاكم تمثل الطوائف الأربعة عشر بلبنان تختص بالأحول الشخصية.

تطور النظام السياسي بلبنان في عهد الانتداب:

لقد عملت سلطات الانتداب الفرنسي على استغلال التنوع الطائفي في لبنان، لزرع الفتنة وتأليب طائفة على أخرى، لتثبيت وجودها، في نفس الوقت عملت بكل جدية لتثبيت عملية فصل لبنان عن سورية. وحتى لا تمتد تأثيرات الثورة السورية لسنة 1925 إلى لبنان قرر المفوض السامي دي جوفنيل (1929-1926) وضع دستور للبنان، وتبعا لذلك منح المجلس التمثيلي اللبناني صفة المجلس التاسيسي، وكلفه بتعيين لجنة لصياغة دستور للبلاد اللبنانية والتحضير لانتخابات برلمانية. وهو ما تم بالفعل وذلك تحت بالاشتراك مع ممثل عن المندوب السامي الفرنسي، إلا أن معظم السكان المسلمين الذين كانوا في أغلبيتهم يؤيدون البقاء في الوحدة مع سوريا قاطعو مناقشات هذه اللجنة، وتبعا لذلك صدر الدستور اللبناني في ماي 1926 والذي أعطى صلاحية الموافقة على قرارات البرلمان للمندوب السامي الفرنسي، كما منح له حق إدارة الشؤون الخارجية والدفاع بشكل مؤقت، على أساس أنها ستنقل لاحقا للحكومة اللبنانية . وعقب ذلك تم انتخاب شارل دباس لمدة ثلاث سنوات رئسا للجمهورية، وهو من الروم الأرثوذكس كأول رئيس للجمهورية، وقد تم ذلك بدعم ومباركة من سلطات الانتداب كونه مواليا لها، ورغم كونه مسيحي إلا أن زعماء الطائفة المارونية احتجوا على تعيينه، حيث اعتبروا طائفتهم أولى بهذا المنصب، كونهم أكبر طائفة مسيحية في لبنان، وقد وعدتهم السلطات الفرنسية بأنها ستختار رئيسا منهم في الانتخابات الرئاسية القادمة، لكن بعد ثلاث سنوات تجديد بعهدة ثانية لصالح شارل دباس وذلك لعدم اتفاق طائفة الموارنة على مرشح واحد. وقد حرصت سلطات الانتداب الفرنسي على ترسيخ تقليد رئاسة الجمهورية لصالح المسيحيين، بالرغم من احتجاج المسلمين كونهم يمثلون الأغلبية في البلاد.

وفي سنة 1932 حين حل موعد تجديد الرئاسة اللبنانية للمرة الثانية، أحرجت فرنسا عندما تقدم الشيخ محمد الجسر المسلم السني ورئيس البرلمان للترشح لمنصب الرئاسة، ودلت المعطيات على فوزه خاصة بعد تلقيه التأييد من بعض الموارنة، مما قد يفسد مخططات فرنسا في لبنان الرامية إلى جعل الرئاسة حكرا على المسيحيين. وللخروج من المأزق أقدمت سلطات الانتداب على تعطيل العمل بالدستور من 1932-1936 ومددت للرئيس السابق بعهدة ثالثة رغم عدم شرعية هذا الإجراء، وألغت نظام مجلس الوزراء وعوضته بمدراء تنفيذيين يتبعون الرئيس، ويحلون محل الوزراء، كل هذا حتى لا يتولى مسلم منصب الرئاسة.

رد فعل اللبنانيين اتجاه سياسة الانتداب الفرنسي:

لقد عملت فرنسا بكل الطرق إلى فصل لبنان بصفة نهائية عن سوريا، واستطاعت أن تقنع عدد كبير من الطائفة المسيحية هناك بدعم هذا التوجه، بحجة أن هذا الجهد يصب في صالحهم، كونه يؤسس لهم دولة يتمتعون فيها بالأغلبية.

وبالرغم من مقاومة المسلمين لهذا التوجه، وتمسكهم لفترة طويلة بالوحدة في إطار سوريا الكبرى، إلا أنهم تدريجيا أخضعوا للأمر الواقع .

ومما سهل لفرنسا فرض سياستها وهيمنتها على لبنان؛ هو ضعف الحركة الوطنية، وذلك بسبب الخلافات التي كانت داخلها حول مسألة فصل لبنان عن سوريا أو المحافظة عليه ضمن دولة سوريا الكبرى من جهة، ومن جهة أخرى كان الخلاف قائما أيضا بسبب الموقف وجود الانتداب الفرنسي بلبنان، حيث كان يلقى هذا الأخير تأييدا من طرف معظم المسيحيين خاصة الطائفة المارونية، فكانوا يعتبرونه ضمانا لهيمنتهم على السلطة في لبنان، وعدم تمكين الطائفة المسلمة من ذلك.

و استمر هذا الوضع حتى بعد ظهور عدد من الأحزاب السياسية اللبنانية خلال فترة الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات، ذلك أنها كانت في أغلبها ذات بعد طائفي، أو تتمحور حول شخصية محلية، وحتى الأحزاب الوطنية ذات البعد الوحدوي كانت محدودة الفاعلية، ومن بين الأحزاب التي برزت ،حزب الاستقلال الجمهوري، والحزب الشيوعي اللبناني، والحزب القومي السوري، وأحزاب طائفية كحزب الكتائب اللبناني الذي أسسه الزعيم المسيحي الماروني بيار جميل سنة 1936، وحزب النجادة الذي تأسس سنة 1937 وكان يمثل المسلمين السنة، وأحزاب ارتبطت بمؤسسها مثل الكتلة الدستورية (حزب الاتحاد الدستوري الذي تأسس) سنة 1934 من قبل بشارة الخوري والذي طالب بالاستقلال التام للبنان مع المحافظة على روابط الخاصة مع البلاد العربية، وحزب الكتلة الوطنية الذي أسسه الرئيس إيميل آده سنة 1943 وتولى الرئاسة ابنه بعد وفاته 1949 وكان معارضا لمشاركة لبنان في أي مشروع وحدوي عربي.

معاهدة 1936:

عموما فإن أغلب التطورات السياسية التي شهدها لبنان إنما جاءت كتأثير لما كانت تقوم به الحركة الوطنية السورية من احتجاجات وثورات، وما ترتب عنها من معاهدات. فمع حلول سنة 1936 ، ووصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا، وسياسة الانفتاح التي اتبعتها اتجاه الحركات الوطنية بمستعمراتها، وحينها طالب عدد من اللبنانيين خاصة الموارنة بإبرام معاهدة مماثلة لتأكيد فصل لبنان عن سوريا، وتمكين اللبنانيين من تسيير شؤونهم بأكثر استقلالية، وقد استجابت فرنسا لرغبتهم، وتم تشكل وفد لبناني لكنه لم يكن منتخبا بل عينه الرئيس إميل آده وكان لسلطات الانتداب دور أساسي في اختيار أعضائه، وانتقل إلى باريس من أجل التفاوض حول مستقبل لبنان، وقد انتهت هذه المفاوضات في وقت قصير، أي بعد شهر وخلصت إلى معاهدة في نوفمبر 1936 وهي شبيهة بمعاهدة سوريا، غير أنها نصت على إمكانية تجديدها بموافقة الطرفين كما أن الجانب العسكري من الاتفاقية خول فرنسا حق إبقاء قواتها طوال مدة المعاهدة (25 سنة) دون تحديد مناطق انتشارها أو عددها، وفي الوقت الذي قوبلت فيه هذه المعاهدة بالارتياح من قبل الموارنة، قوبلت بالرفض من طرف المسلمين، خاصة أولائك المقيمين في المناطق التي اقتطعت من سورية والتي ضمها غورو سنة 1920 إلى قضاء لبنان كمنطقة طرابلس حيث طالبوا بالعودة إلى الوطن الأم، غير أن أصواتهم لم تكن تقوى لتغيير الواقع، خاصة بعد نزول الجيش الفرنسي للشارع من أجل قمع الأصوات المعارضة. وعليه فقد تمت المصادقة على المعاهدة في البرلمان اللبناني في نوفمبر 1936 ثم أعيد العمل بدستور 1936 في السنة الموالية ،، وتم تعيين خير الدين أحدب كرئيس للوزراء، وهو مسلم سني من قبل الرئيس رمو آده وهو مسيحي ماروني، وبذلك بدا الترسيم لنموذج الحكم في لبنان وإعتبر أيضا هذا التعيين كمحاولة لإرضاء المسلمين وإقناعهم بالمساواة مع المسيحيين. ورغم الامتيازات التي أبقيت لفرنسا بموجب هذه المعاهدة ،إلا أن هذه الأخيرة أبقيت حبرا على ورق وكان مصيرها مثل مصيرها كمصير المعاهدة السورية، كون الحكومة الفرنسية اليمينية التي عوضت حكومة الجبهة الشعبية بعد سقوطها، رفضت المصادقة عليها، وبقي الوضع يراوح مكانه إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية، وخلال هذه المدة استثمرت فرنسا في الخلافات

الطائفية، وحتى داخل الطائفة الواحدة من اجل إشغال أفرادها بصراعات حزبية ضيقة وتلهيهم عن المشكل الأساسي المتمثل في الانتداب.

أوضاع لبنان خلال الحرب العالمية الثانية:

لم يختلف تطور الأوضاع في لبنان عما حدث في سوريا، حيث خضعت بعد اندلاع الحرب واستسلام فرنسا إلى حكومة فيشي، وتم وقف العمل بالدستور، وعقب زحف الحلفاء عليها تحولت لسلطة حكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول، غير أن فرنسا ضعفت هيبتها في تلك الفترة حتى لدى حلفائها من المارونيين، ليتنامى نفوذ بريطانيا بالمنطقة ، وقبيل دخول الحلفاء قامت فرنسا بإصدار تصريح وعدت من خلاله لبنان وسوريا بالاستقلال التام، وكان ذلك في جوان 1941 من أجل كسب السكان لصالح الحلفاء، وفي 26 نوفمبر 1941 أصدرت فرنسا تصرحا خاصا بلبنان، أعلنت من خلاله قيام دولة لبنان والتزمت ببعث معاهدة 1936؛ التي رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها سابقا، وهذا يندرج ضمن محاولة فرنسا المحافظة على ولاء حلفائها بلبنان أمام ظهور منافس قوي لها وهو بريطانيا، غير انها في الواقع بقيت متمسكة بصلاحياتها السابقة كدولة منتدبة، بما فيها تعيين رئيس الجمهورية، مستغلة خلاف الطوائف اللبنانية حول آلية الحكم، وطريقة توزيع مقاعد النواب في البرلمان ، وعليه فقد عينت على رأس لبنان المسيحيين الفريد نقاش وبعده ايوب ثابت (1943-1941) وفي هذه الآونة تفجر خلاف حاد حول الية الحكم بن المسلمين و المسيحيين داخل لبنان وكاذ هذا الخلاف أن يدخل البلاد في مأزق لا خروج منه، غير أن تدخل بعض الزعماء ووساطتهم حسمت الموقف ومن ضمنهم النحاس رئيس الوزراء المصري الذي عالج قضية التمثيل في مجلس النواب اللبناني، وذلك بإقرار التقسيم التالي؛ وهو أن يكون كل 6 نواب مسيحيين يقابلهم 5 نواب مسلمين ، فأصبح مجلس النواب يتكوم 55 عضوا بموجب مرسوم صدر في 31 حويلية 1943 30 للمسيحيين و25 للمسلمين أي 18 ماروني 11 سني 10 شيعة 6 روم أرثوذكس، 4 من الدروز، 3 من الروم الكاثوليك، 2 من الأرمن، 1 ممثل للأقليات.

أما المسألة الخلاف الثانية فتتعلق بعلاقة لبنان مع مشروع الجامعة العربية الذي بدأ التفكير فيه، وعلاقة لبنان بسوريا، وقد خلصت المفاوضات في هذا المجال -رغم وجود بعض المتعصبين المسيحيين - الى تأييد وجهة النظر التي تبناها الماروني بشارة الخوري بعد أن جمعه مصطفى النحاس بجميل مردم ممثل سوريا، والذي أعلن استعداد سوريا للاعتراف بالحدود اللبنانية مقابل التوفيق بين الكيان اللبناني وحركة التجمع العربي، وعقب ذلك وقع لقاء بين الزعيم المسيحي الماروني بشارة الخوري والزعيم المسلم السني رياض الصلح في 19 سبتمبر 1943 بلبنان اتفق الطرفان على ما أصبح يعرف بالميثاق الوطني للبنان، بحث نص على استقلال لبنان وتخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة ضم لبنان إلى سورية أو الدخول في أية وحدة عربية أكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى، وتكون علاقات لبنان مع كافة الدول على أساس الصداقة دون أن تلتزم مع أيه دولة بأية ارتباطات.
وأن لبنانلبنان ذو وجه عربي، أي أن يقتصر اقتراب المسيحيين من العروبة بالاعتراف "بوجه لبنان العربي" وأن يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس احترام استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة، وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية دون أخرى، كما أنه لا يسير في ركاب أية دولة عربية بما يتعارض مع مصالحة ووحدته.
كم تم الاتفاق على تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين، بحيث يكون رئيس الجمهورية مسيحي ماروني، ورئيس الوزراء مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي، وبقي هذا الاتفاق عرفي دون أن يكتب،(ولكنه متبع إلى يومنا هذا)، وعقب ذلك أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها بشارة الخوري تحت هذا الشعار، بعد أن لقي التأييد من طرف شريحة واسعة من المسلمين سنة 1943 وكلف رياض الصلح برئاسة الوزراء وانتخب صبري حماده رئيسا للبرلمان وهو مسلم شيعي.

ورغم هذا التطور الحاصل غير أن فرنسا بقية وفية لسياستها الاستعمارية، خاصة بعد أن حل هيلو في مطلع 1943 محل كاترو كمندوب سامي، وسرعان ما استغل ما أقدمت عليه البرلمان اللبناني بجعل اللغة العربية لغة رسمية دون

الفرنسية، وإلغاء امتيازات المندوب السامي الفرنسي، وتغيير شكل العلم اللبناني، وتم كل ذلك عندا كان المندوب السامي هيلو مسافرا إلى فرنسا وعند عودته إلى لبنان اعترض على كل هذه الإجراءات ، بما فيها حق البرلمان اللبناني في تعديل الدستور، و قام باعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح وعدد من الوزراء مما هدد باندلاع ثورة شاملة في لبنان، قد تأثر على حالة الاستقرار في المنطقة، وقد يتم استغلال ذلك من طرف دول المحور لصالحهم ، فضغطت الولايات المتحدة على فرنسا، وهددتها بريطانيا باستعمال القوة، مما أنهى الأزمة بإعادة إطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحكومة إلى نشاطها السابق.

وبعد نهاية الحرب وفي جانفي 1946 استكملت لبنان استقلالها بعد جلاء القوات الفرنسية

قائمة المصادر والمراجع:

- ستيفن هاملي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب**،ترجمة بيار عقيل، دار الحقيقة لبنان
- هلينا كوبان، **لبنان 400 سنة من الطائفية**، ترجمة سمير عطا الله، منشورات هاي لايت لندن.
- فؤاد بطرس، **تاريخ لبنان من الامارة إلى اتفاق الطائف**، رياض رايس للكتب والنشر ،بيروت لبنان 2008، ط1
- أحمد طربيس، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986.
- محمود منسي، الشرق العربي المعاصر،
- حمدي الطاهري،تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية، منشورات أسمار، باريس،2006.
- علي عبد الباقي فتونة، تاريخ لبنان الطائفي،دار الفرابي بيروت،2013،ط1